ذكر لفظ رحمن الدال علي المبالغة في المعفو ذكر معه ما يدل علي كل رحمة
وان قلت قال بعضهم وحق هذا الجواب ان يكتب بماء الذهب علي صفحات
القلوب **فصل** **قوله** يجوز في الاسم الفضلة التقييد بالفضلة يفهم من
قول الناظم والنصب لانه يفهم منه ان لا يضاف للفاعل ولا بد من تخصيص
الفضلة بالمفعول به وما اشبهه وهو الخبر في باب كان اما الحال والتمييز
ونحوهما فلا يضاف الوصف المذكور اليهما ولا بد من تقييد الاسم الفضلة بكونه
ظاهرا فان كان ضميرا متصلا تعين جره خلافا للاخفش وهشام او منفصلا
وجب نصبه ولا بد من تقييد الظاهر بكونه معربا بالحركات وهو بال والمضاف
اليه مجرد منهما والا ليس الا النصب فتلخص ان التالي للوصف تارة يجب جره
وتارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الامران فاطلاق المصنف تبعا للناظم جوازهما
مما لا ينبغي وتفصيل المقال في حواشينا علي الالفية **قوله** الوصف العامل اما غيره
فيخفض ما يليه وغير ما يليه امره مشكل لانه لا يضاف اليه اذ لا يضاف مرتين
ولا ينصبه اذ ليس فيه اهلية ذلك الا علي راي فالظاهر انه يكون معمولا لمحذوف ولا
يرد هذا اظان زيدا منطلقا كونه اذا لم يقدر المفعول الاول يلزم الحذف اقتصارا وهو
لا يجوز في باب ظن وان قدر فانا صبه لانا نختار الاول ومحل امتناع الحذف المذكور
اذا لم يكن المفعولان مذكورين ومن امثلة ذلك جاعل الليل سكنا فسكنا منصوب
بمحذوف **قوله** ان ينصب الي اخره اختلف في ايهما اولي فقيل النصب واليه ذهب س
وقيل الجر وقيل هما سيان **قوله** واما ما عدا التالي فيجب نصبه قال اللقاني انظره
مع ما قدمه من جواز فصل الوصف المضاف الي مفعوله الاول بمفعوله الثاني اذ هو
مقتضاه وجواز جر خليفة في الاية الثانية باضافة جاعل اليه منصوبا بينهما
في الارض ويمكن الجواب بان المجرور بالاضافة هو التالي حكما وغيره وان تقدم
لفظا **قوله** وفي بعض النسخ وسكنا من هذا البعض نسخة اللقاني قال سياتي ان
ن جاعلا في الاية غير عامل فقضيته ان العمل وعدمه معتبران بالنسبة

الي

الي المفعول الاول فجاعل هذا عامل في سكنا الذي هو غير قال له وغير عامل
في الليل ولا في الشمس الذي يتوهم انه معطوف علي محله وهو نصف هو
والذي يصح هو ان يقدر عاملا لاعتبار استمراره او حاليته المحكية
فالجزان كلاهما معمولان والا فالثاني معمول لمقدر لا للتابع مطلقا
قالوا لان شرط التبعية للمحل وجود محرز له لا يتغير والاول الذي
هو قضية كلام الموضح هو قول السيرافي والثاني الذي قلنا هو الاصح
هو قول البصريين والزمخشري نقله السمين في اعراب الاية انتهي
وقد عرفت مما مر انفا ان سكنا معمول لمحذوف عند من يقول
بان الوصف غير عامل **قوله** واذا تبع المجرور خرج بالمجرور هو
المنصوب فلا يجوز جر تابعه لان شرط العطف علي المحل عند المحققين
ان يكون الموضع بحق الاصالة والوصف المستوفي لشروط العمل الاصل
اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجاز البغداديون ذلك تمسكا
بقوله فظل طهاة اللحم ما بين منضج صفيف شواء او قدير معجل
بجر قدير عطفا علي محل صفيف واجيب بان الاصل او طابخ
قدير فحذف المضاف وابقي جر المضاف اليه **قوله** فالوجه جره
التابع يحتمل ان يشمل نحو الضارب الرجل وزيد لانه يغتفر في التوالي
ما لا يغتفر في الاوايل ويحتمل ان يخص بغير ذلك بقرينة ما مر في باب
الاضافة من انه لا يضاف الوصف المقرون بال الا لما هي فيه او غيره من
الصور الخمس **قوله** باضمار وصف قال اللقاني فيكون حينئذ معمول التابع
المقدر لا تابعا **قوله** او فعل اما ماض او مضارع واضمار الوصف ارجح لانه
مطابق للمذكور ولان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة **قوله** ويتعين
اضمار الفعل قال اللقاني اي الماضي لان الوصف بمعناه لا ان يدل دليل
علي المراد فيقدر غيره كقولك زيد ضارب عمرا امس وبكرا غدا **قوله**

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)